الأمم المتحدة

DP/FPA/2024/4 (Part II)

Distr.: General
22 May 2024
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة السنوية لعام 2024

من 3 آيار/مايو إلى 7 كانون الثاني/يناير 2024، نيويورك

البند 14 من جدول الأعمال المؤقت

التقرير السنوي للمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان

صندوق الأمم المتحدة للسكان

تقرير عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة لعام 2023

الملخص

تماشيًا مع قرار الجمعية العامة 267/59 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2004 وكما أعيد تأكيده في القرار 246/62 المؤرخ 3 نيسان/أبريل 2008، يقدم هذا التقرير ملخصًا لردود إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان على توصيات وحدة التفتيش المشتركة. ويسلط التقرير الضوء على توصيات محددة موجهة إلى الهيئات التشريعية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

يركز هذا التقرير على تقارير وحدة التفتيش المشتركة الثلاثة ومذكرة واحدة ذات صلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان صدرت منذ التقرير الأخير المقدم إلى المجلس التنفيذي في عام 2023 واستلمتها المنظمة قبل إعداد هذا التقرير. ومن بين التوصيات الـ 21 ذات الصلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان الواردة في التقارير الثلاثة ومذكرة واحدة، هناك 17 توصية موجهة إلى إدارة الصندوق وأربع إلى المجلس التنفيذي باعتباره الهيئة التشريعية للصندوق. يقدم هذا التقرير ردود إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان على التوصيات الـ 21 ذات الصلة ويتضمن تحديثًا عن حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة السابقة الصادرة في عامي 2022 و2021.

عناصر القرار

يجوز للمجلس التنفيذي أن يحاط علمًا بهذا التقرير، بما في ذلك ردود الإدارة على التوصيات الأربع التي قدمتها وحدة التفتيش المشتركة والمقرر أن ينظر فيها المجلس التنفيذي.

ملاحظة: جهز صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) الوثيقة الحالية برمتها.

240524 240524 24-09114 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

I. نظرة عامة على تقارير ومذكرات وحدة التفتيش المشتركة.

1. يقدم هذا التقرير ملخصًا للتقارير الثلاثة ومذكرة واحدة أصدرتها وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان، والتي تم تلقيها منذ التقرير السابق المقدم إلى المجلس التنفيذي [DP/FPA/2023/4 (الجزء الثاني)] وقبل صياغة هذا التقرير. لا يتضمن هذا التقرير ملخصًا لاستعراض وحدة التفتيش المشتركة للتنظيم والإدارة في صندوق الأمم المتحدة للسكان (JIU/REP/2023/1) لأن استجابة الإدارة منفصلة (DP/FPA/2023/CRP.4) وتم تقديمه إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام 2023؛ وسيتم تقديم تحديث لرد الإدارة كمرفق لاستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية، 2022-2025 (DP/FPA/2024/4 (الجزء الأول).

(a) استعراض تدابير وآليات التصدي للعنصرية والتمييز العنصري في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/NOTE/2022/Rev.1)؛

(b) استعراض آليات الاستئناف الداخلية في مرحلة ما قبل المحكمة المتاحة لموظفي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2023/2)؛

(c) استعراض أطر المساءلة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2023/3)؛

(d) استعراض سياسات وممارسات الصحة العقلية والرفاهية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2023/4).

2. وترد أدناه ردود الإدارة على التوصيات ذات الصلة الواردة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة، بما في ذلك التوصيات التي ستنظر فيها الهيئة التشريعية. يقدم المرفق الأول لهذا التقرير ملخصًا إحصائيًا للتقارير التي تخضع لهذا التقرير، باستثناء استعراض وحدة التفتيش المشتركة تنظيم وإدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان (JIU/REP/2023/1)؛ ويقدم المرفقان الثاني والثالث معلومات عن حالة تنفيذ التوصيات والمذكرات الصادرة في عام 2021 [1] و2020 على التوالي؛ ويتضمن المرفق الرابع لمحة عامة عن التوصيات الواردة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة على نطاق المنظومة الواردة في هذا التقرير، باعتبارها ذات صلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان وموجهة إلى مجلس إدارة الصندوق.

II. ملخص ومراجعة تقارير وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة.

A. استعراض تدابير وآليات التصدي للعنصرية والتمييز العنصري في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/NOTE/2022/Rev.1)

3. وفي هذا التقرير، تؤكد وحدة التفتيش المشتركة على الضرورة الملحة لمعالجة العنصرية والتمييز العنصري داخل منظومة الأمم المتحدة للحفاظ على مصداقيتها في الحوكمة العالمية وضمان رفاهية موظفيها. ويكشف أنه على الرغم من بعض التقدم، لا تزال العنصرية منتشرة على نطاق واسع ويتم التصدي لها بشكل سيء في جميع أنحاء الأمم المتحدة، مما يستلزم وضع استراتيجية شاملة على نطاق المنظومة. إن الافتقار إلى تعريفات واضحة للمصطلحات الأساسية مثل العرق والعنصرية يعيق التحليل العملي والعمل. وينتقد التقرير الممارسات الإدارية الحالية لعدم مواءمتها لخطورة المشكلة ويسلط الضوء على التركيز المشوه على الإصلاحات الهيكلية بدلاً من معالجة السلوكيات الفردية والإدارية. ويشدد على أهمية اتباع نهج متوازن للتغيير المستدام ويشير إلى عدم كفاية معالجة التداخلات وضمان تكافؤ الفرص. وعلى الرغم من هذه التحديات، تلاحظ وحدة التفتيش المشتركة جهودًا كبيرة مبذولة عبر منظمات الأمم المتحدة لمكافحة العنصرية، مما يشير إلى إمكانية حدوث تغيير إيجابي وتأثيرات أوسع ضد التمييز.

4. وتتضمن المراجعة ست توصيات، أيّ موجهة إلى المدير التنفيذي.

5. بشأن *التوصية 1*، يقبلها صندوق الأمم المتحدة للسكان ويعتبرها جارية. صندوق الأمم المتحدة للسكان على استعداد لتقديم نظرة ثاقبة وتعليقات لصالح إنشاء مجموعة مشتركة من الفئات للتعريف الذاتي الطوعي من قبل الموظفين ولأغراض الرصد والتحليل والتقييم والإبلاغ عن التقدم والنجاح في تحقيق أهداف المساواة والإنصاف. والتنوع والشمول في التصدي للعنصرية والتمييز العنصري.

6. في عام 2024، حصل صندوق الأمم المتحدة للسكان على شهادة EDGE Move، وهو المستوى الثاني في المعيار العالمي للمساواة بين الجنسين، وأكد من جديد التزامه بالمساواة بين القطاعات من خلال تجديد شهادة EDGEplus، التي حصل عليها في البداية في عام 2022 كأول منظمة تابعة للأمم المتحدة تحصل عليها. تؤكد هذه الشهادة التزام صندوق الأمم المتحدة للسكان بالمساواة في الأجور، والمساواة في التوظيف والترقية، وظروف العمل المرنة، وتعزيز ثقافة تنظيمية شاملة. نظرًا لنهجها الصارم الذي يركز على التأثير، تقوم شهادة EDGE بتقييم المنظمات فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والمساواة بين القطاعات عبر أربع ركائز: تمثيل المواهب، والمساواة في الأجور، وفعالية السياسات والممارسات، والشمول الثقافي، مما يضمن مراجعة الجهود المستمرة لصندوق الأمم المتحدة للسكان من قبل أطراف ثالثة مستقلة من أجل الحفاظ على النزاهة والمصداقية. لمزيد من المعلومات وللحصول على القائمة الكاملة للمنظمات المعتمدة من EDGE، تفضل بزيارة www.edge-cert.org/certified-organizations.

7. يقبل صندوق الأمم المتحدة للسكان التوصيات 2 و3 و4 و5 و6 ويعتبرهم توصيات جارية التنفيذ.

B. استعراض آليات الاستئناف الداخلية في مرحلة ما قبل المحكمة المتاحة لموظفي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2023/2)

8. ويحلل التقرير آليات الاستئناف الداخلية في مرحلة ما قبل المحكمة لموظفي منظومة الأمم المتحدة، بهدف تقييم ومقارنة فعالية وكفاءة هذه الأنظمة بالنسبة إلى الموظفين الذين يطعنون في القرارات الإدارية. ومن خلال تحديد نموذجين أساسيين للعدالة الداخلية ـ الهيكل المهني

[1] ويشمل ذلك تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2021 (الصادر في عام 2022)، والذي ورد في الوثيقة DP/FPA/2023/4 (الجزء الثاني).

الكامل للأمانة العامة للأمم المتحدة ونموذج مراجعة النظراء السائد في الوكالات المتخصصة ـ تعمل المراجعة على تقييم أدائها، وتسليط الضوء على نقاط القوة، واقتراح تحسينات لكليهما. ومع الاعتراف بالنجاح العام لهذه النماذج في توفير سبل الانتصاف، يحدد التقرير مجالات التحسين، بما في ذلك توحيد الإجراءات، وتحسين إدارة القضايا، وضمان العدالة في التمثيل القانوني. ويقترح سبع توصيات رسمية وخمسًا وعشرين توصية غير رسمية لتحسين هذه الآليات، مع التركيز على تعزيز التعاون والتماسك وفعالية التكلفة عبر منظومة الأمم المتحدة.

9. ويتضمن التقرير سبع توصيات رسمية واحدة منها فقط (التوصية 5) تتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان. وهي موجهة إلى المجلس التنفيذي للنظر فيها وتتم مناقشتها بمزيد من التفصيل والتعليق عليها في المرفق الرابع.

C. استعراض أطر المساءلة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2023/3)

10. يستعرض تقرير وحدة التفتيش المشتركة، أطر المساءلة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ((JIU/REP/2023/3، بمثابة متابعة شاملة لاستعراضها لعام 2011، الذي يهدف إلى تقييم تطور وتنفيذ أطر المساءلة داخل منظمات الأمم المتحدة. ويغطي هذا التحليل فحص التوصيات السابقة وقبولها، وتحديثات إطار المساءلة المرجعي، وإجراء مقارنات مع الأطر الحالية، وتقييم ممارسات الرصد من حيث الفعالية والكفاءة، واستعراض مبادرات المساءلة المشتركة للأمم المتحدة. ومن خلال تسليط الضوء على التعقيد المتطور لاحتياجات المساءلة، بما في ذلك توقعات أصحاب المصلحة والاتساق على نطاق المنظومة، يؤكد التقرير على التناقضات في قدرة الأطر القائمة على عكس هذه الديناميات بشكل كامل.

11. علاوة على ذلك، يقدم إطار المساءلة المرجعي المحدث لوحدة التفتيش المشتركة لعام 2023 عناصر ومبادئ جديدة لتتماشى بشكل أفضل مع السياق التشغيلي المعاصر لكيانات الأمم المتحدة، مع التركيز على خطوط المساءلة الواضحة والسلوك الأخلاقي والاستخدام الفعال للموارد. ويقترح تعريفًا جديدًا لأطر المساءلة لتسهيل اتباع نهج أكثر تنظيمًا وانتظامًا. ويدعو التقرير إلى إنشاء نموذج نضج لإطار المساءلة المشترك لمنظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز الاتساق والفعالية على نطاق المنظومة. ويشدد على الدور الهام للهيئات التشريعية ومجالس الإدارة في عملية المساءلة، ويوصي بإجراء تقييمات منتظمة لكفاءة الأطر وفعاليتها لضمان تكيف هذه الأطر مع المواقف المعقدة والديناميكية.

12. ويتضمن التقرير خمس توصيات رسمية: التوصيات 3 و4 و5 موجهة إلى المدير التنفيذي، في حين أن التوصيتين 1 و2 معروضتان على المجلس التنفيذي للنظر فيهما. ويقدم المرفق الرابع مناقشة مفصلة وتعليقات على هذه التوصيات.

13. ويتوافق صندوق الأمم المتحدة للسكان مع مجلس الرؤساء التنفيذيين لتنسيق الاستجابة للتقرير (A/78/595/Add.1).

14. بشأن *التوصية 3*، يقر صندوق الأمم المتحدة للسكان بأهمية استخدام بيانات التكلفة الموثوقة لتقييم الكفاءة التشغيلية، مشيرًا إلى أن تحليل التكاليف والإبلاغ عنها مدمجان بالفعل في العديد من التقارير المقدمة إلى المجلس التنفيذي، بما في ذلك الحسابات السنوية المراجعة، وتقرير التقييم السنوي، والتقارير السنوية الصادرة عن اللجنة الاستشارية المعنية بالإشراف ((OAC، ومكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق ((OAIS، ومكتب الأخلاقيات. ويعرب صندوق الأمم المتحدة للسكان عن قلقه من أن تقديم تقرير آخر إلى مجلس الإدارة قد لا يكون فعالاً، مما قد يؤدي إلى زيادة في المعلومات دون إضافة قيمة كبيرة، وهو ما يجسد مبدأ أن "المزيد ليس بالضرورة أفضل". وبالإضافة إلى ذلك، يشير صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى عدم وجود مبادئ توجيهية واضحة بشأن القيمة الإضافية للتكاليف التفصيلية للعناصر الفردية لإطار المساءلة بما يتجاوز ما هو منصوص عليه بالفعل في تقارير المجلس التنفيذي الحالية. وفي ضوء ذلك، لا يقبل صندوق الأمم المتحدة للسكان هذه التوصية.

15. *التوصية 4* تقع خارج نطاق اختصاص صندوق الأمم المتحدة للسكان. ومع ذلك، سيساهم صندوق الأمم المتحدة للسكان بنشاط في تطوير نموذج تقييم نضج إطار المساءلة للأمم المتحدة من خلال المشاركة المشتركة بين الوكالات وتخصيصه ليناسب هيكل الصندوق بحلول نهاية الربع الأول من عام 2027.[2]

16. بشأن *التوصية 5*، يقدر صندوق الأمم المتحدة للسكان أهمية تقييم مدى نضج إطار المساءلة الخاص به مقارنة بنموذج نضج إطار المساءلة المرجعي المشترك لمنظومة الأمم المتحدة. إن تنفيذ هذه التوصية يقع خارج نطاق اختصاص الصندوق لأنه يعتمد على وضع نموذج لتقييم النضج في إطار المساءلة في الأمم المتحدة من خلال المشاركة المشتركة بين الوكالات. يلتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان بإجراء تقييم لمدى نضج إطار المساءلة الخاص به في موعد لا يتجاوز سنة واحدة بعد تنفيذ التوصية الرابعة، وسوف يتشاور مع المجلس التنفيذي للحصول على التوجيه حسب الاقتضاء لتقاسم نتائج مرحلة التقييم هذه بحلول الربع الأول من عام 2028.

D. استعراض سياسات وممارسات الصحة العقلية والرفاهية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2023/4)

17. يقدم تقرير وحدة التفتيش المشتركة، استعراض سياسات وممارسات الصحة العقلية والرفاهية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ((JIU/REP/2023/4، تقييمًا شاملاً لكيفية تعامل منظمات الأمم المتحدة مع الصحة العقلية للموظفين ورفاههم، متأثرة بنماذج أعمالهم وولاياتهم وثقافاتهم الداخلية المتميزة. تركز المراجعة على تقييم استراتيجيات وسياسات وممارسات الصحة العقلية؛ وتحليل الهياكل التنظيمية لتدابير الوقاية والحماية؛ واستعراض الآليات على مستوى المنظومة والمبادرات المشتركة بين الوكالات؛ وتحديد أفضل الممارسات والدروس المستفادة عبر كيانات الأمم المتحدة.

18. تكتسب هذه المراجعة الأولى من نوعها أهمية على خلفية جائحة كوفيد-19 واختتام المرحلة الأولية لاستراتيجية منظومة الأمم المتحدة للصحة العقلية والرفاهية (2018-2023). حيث تكشف المراجعة تراجعًا مقلقًا في الصحة العقلية للموظفين قبل الوباء، ويسلط الضوء على ضرورة اتباع نهج قائم على الأدلة. تظهر النتائج أن نصف المنظمات التي تم فحصها فقط لديها استراتيجية أو خطة عمل محددة للصحة العقلية والرفاهية، مع عدد أقل من المنظمات التي تجمع البيانات ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، قام أقل من نصفهم بدمج الصحة العقلية والرفاهية في

[2] قد يتغير الإطار الزمني المقدر اعتمادًا على نتائج المبادرات المشتركة بين الوكالات ذات الصلة.

أطر سياساتهم، ويفتقر معظمهم إلى سياسات العودة إلى العمل أو الترتيبات التيسيرية المعقولة. وتشدد وحدة التفتيش المشتركة على أهمية ربط القدرات المشتركة بين الوكالات ومعالجة القضايا الهيكلية المتعلقة بتعيين المستشارين في المناطق عالية المخاطر.

19. يتضمن التقرير إحدى عشرة توصية رسمية: تسع توصيات ذات صلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ثماني توصيات موجهة إلى المدير التنفيذي (التوصيات 1 و2 و4 و5 و8 و9 و10 و11)؛ إحداهما موجهة إلى المجلس التنفيذي (التوصية 3) للنظر فيها، وتتم مناقشتها بمزيد من التفصيل والتعليق عليها في المرفق الرابع.

20. ويتوافق صندوق الأمم المتحدة للسكان مع مجلس الرؤساء التنفيذيين لتنسيق الاستجابة للتقرير (A/78/695/Add.1).

21. بشأن *التوصية 1*، يؤيد صندوق الأمم المتحدة للسكان التوصية بترشيح ممثل للمشاركة في مجلس تنفيذ استراتيجية منظومة الأمم المتحدة للصحة العقلية والرفاهية. اتخذ صندوق الأمم المتحدة للسكان إجراءات في عام 2023 لتحديد هذا الممثل وقام حاليًا بترشيح نائب مدير شعبة الموارد البشرية. يؤيد صندوق الأمم المتحدة للسكان هذه التوصية بالكامل ويسعده أن يشارك ممثل نشط في مجلس التنفيذ هذا على النحو المطلوب. ولذلك، يعتبر صندوق الأمم المتحدة للسكان، أن هذه التوصية قد تم تنفيذها بالفعل.

22. بشأن *التوصية 2*، يقبل صندوق الأمم المتحدة للسكان التوصية بتحديد نهج تنظيمي قائم على الأدلة والبيانات للصحة العقلية ورفاهية موظفيه وتصميمه بحلول نهاية عام 2025؛ بالإضافة إلى خطة عمل لمكان العمل تعكس مبادئه في عملية إدارة المخاطر المؤسسية وإطارها الخاص بالصحة والسلامة المهنية، واستراتيجياتها في مجال الموارد البشرية. من الإجراءات التي تم تنفيذها بالفعل في هذا الصدد، إطلاق استراتيجية الأفراد لصندوق الأمم المتحدة للسكان 2030 في ديسمبر 2022. وتهدف الاستراتيجية إلى دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان في التحول وتحويل المنظمة لتحقيق خطتها الاستراتيجية الطموحة 2022-2025 وأهدافها التحويلية. تم وضع استراتيجية الأفراد من خلال عملية تم إنشاؤها بشكل مشترك، بمشاركة أكثر من 600 شخص في جميع أنحاء صندوق الأمم المتحدة للسكان من خلال الدراسات الاستقصائية والمقابلات ومجموعات التركيز. هناك ثلاث ركائز تدعم استراتيجية الأفراد، والتي تعتمد على الكثير من العمل التنظيمي الذي تم إنجازه بالفعل في صندوق الأمم المتحدة للسكان وتكون بمثابة مبادئ توجيهية لأي تصميم للأشخاص والاستراتيجية والمبادرة في المستقبل. ويشمل ذلك الركيزة، بناء مكان عملنا للمستقبل، التي تركز على التغييرات الثقافية والسلوكية اللازمة لتحويل صندوق الأمم المتحدة للسكان، ولا سيما لضمان أن يكون الصندوق مكانًا شاملاً وصحيًا وآمنًا للجميع - مما يسلط الضوء على الحاجة إلى تبني المرونة والاستعداد لمواجهة التحديات ومواجهة الظروف المتغيرة باستمرار.

23. بشأن *التوصية 4*، يقبل صندوق الأمم المتحدة للسكان التوصية بإجراء استعراض للهياكل القائمة التي تحكم العودة إلى العمل ووضع إجراءات تشغيل موحدة.

24. بشأن *التوصية 5*، يقبل صندوق الأمم المتحدة للسكان التوصية وقد اتخذ بالفعل إجراءات لوضع متطلبات واضحة لدور المستشار النفسي الاجتماعي الإقليمي، بما في ذلك الإرشادات المتعلقة بالمعايير المهنية للمستشارين كما أعدها فريق موظفي الأمم المتحدة/ مستشاري حالات الإجهاد، بما في ذلك المتطلبات التعليمية والخبرة المفصلة بوضوح بشأن الوصف الوظيفي لدور مستشار الموظفين. ويعتبر صندوق الأمم المتحدة للسكان أن هذه التوصية قد تم تنفيذها بالفعل.

25. بشأن *التوصية 8*، يقبل صندوق الأمم المتحدة للسكان التوصية ويتخذ حاليًا الإجراءات اللازمة لرسم خريطة لقدرات الدعم النفسي والاجتماعي المتاحة في جميع المواقع والنظر في القدرات على مستوى المنظومة، والاستفادة على وجه التحديد من القدرات التي أنشأتها بالفعل إدارة شؤون السلامة والأمن التابعة للأمم المتحدة.

26. بشأن *التوصية 9*، يقبل صندوق الأمم المتحدة للسكان هذه التوصية ويعتبرها قيد التنفيذ. في عام 2024، بدأ المستشارون الإقليميون السبعة التابعون لصندوق الأمم المتحدة للسكان إطار العمل لتطوير خطط عمل الصحة العقلية والرفاهية في مكان العمل على مستوى المكاتب الإقليمية والقطرية. إنهم يعملون حاليًا على إجراء التوعية وإنشاء شبكة وتطوير قنوات الاتصال وفرص التعرض لمختلف مبادرات وأنشطة محو الأمية في مجال الصحة العقلية والرفاهية. يعد تحديد العوائق التي تحول دون الوصول إلى خدمات الدعم هذه مؤشرًا متكاملاً يتم تتبعه حاليًا من خلال آليات إعداد التقارير الشهرية للمستشارين الإقليميين.

27. بشأن *التوصية 10*، يقبل صندوق الأمم المتحدة للسكان هذه التوصية. توضح استراتيجية الأفراد لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام 2030 عناصر العمل الاستراتيجية الأساسية فيما يتعلق بمعايير ومبادرات وأنشطة الصحة العقلية والرفاهية مثل: (أ) وضع إطار للصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي والرفاهية يتماشى مع استراتيجية الصحة العقلية والرفاهية في مكان العمل في منظومة الأمم المتحدة؛ (ب) تنفيذ خطة عمل للصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي والرفاه التي تركز على إيجاد مكان عمل صحي، والحد من الوصمة، وضمان دعم الموظفين الذين يعانون من حالات الصحة العقلية؛ (ج) تعزيز ثقافة مكان العمل الصحي، وزيادة الوعي بين الموظفين وبناء القدرات لتمكين المديرين من تشكيل أماكن عمل صحية؛ (د) توفير وتنسيق الدعم النفسي والاجتماعي بعناية بين الموارد المحلية والإقليمية والمؤسسية التي ستكون متاحة لتقديم خدمات المشورة السرية والإحالات إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ (هـ) النظر في الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي وعوامل الخطر المتعلقة بالرفاهية عند توضيح المسؤوليات وخطط الطوارئ.

28. علاوة على ذلك، قام الصندوق بسلاسة بدمج الركائز الثلاث التي حددتها استراتيجية الأمم المتحدة للصحة والرفاهية العقلية في خطط عمله السنوية والشهرية، وآليات التتبع، وأطر الإبلاغ. وهذه الركائز هي: (أ) منع المخاطر التي تهدد الصحة العقلية في العمل؛ (ب) تعزيز الرفاه وحماية الصحة العقلية في العمل؛ و(ج) دعم الموظفين الذين يعانون من حالات الصحة العقلية. وإلى جانب هذه الركائز، يسترشد صندوق الأمم المتحدة للسكان بالمؤشرات التالية التي أوضحتها الاستراتيجية: (أ) تقييم المخاطر؛ (ب) تدريب المديرين؛ (ج) تمكين العمل الكريم؛ (د) تعميم السياسات والممارسات؛ (هـ) أنشطة الحد من الوصمة؛ (و) الحصول على الدعم النفسي والاجتماعي؛ (ز) التدريب على محو الأمية في مجال الصحة العقلية؛ (ح) مراقبة جودة الدعم النفسي والاجتماعي؛ (ط) تنفيذ مبادرات الرفاهية؛ (ي) القيادة؛ (ك) الإبلاغ؛ (ل) المشاركة. وهذا الدمج الاستراتيجي يضع صندوق الأمم المتحدة للسكان في وضع أقوى لضمان اتباع نهج شامل للصحة العقلية والرفاهية في مكان العمل.

29. بشأن *التوصية 11* يقبل صندوق الأمم المتحدة للسكان هذه التوصية وسيواصل تطوير وإنشاء آليات لرصد وتقييم وضمان دمج برامج وأنشطة الرفاه في نهجه التنظيمي تجاه الصحة العقلية ورفاهية الموظفين.

III. حالة تنفيذ صندوق الأمم المتحدة للسكان لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة

30. تضمنت تقارير وحدة التفتيش المشتركة الثلاثة ومذكرة واحدة، الصادرة في عام 2023 والتي تلقاها صندوق الأمم المتحدة للسكان قبل الموعد النهائي لهذا التقرير، 21 توصية موجهة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان. من بينها، تم قبول 17، واثنان يقعان خارج نطاق اختصاص صندوق الأمم المتحدة للسكان، واثنان غير مقبولين.

31. ووفقًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 258/60، الذي طلب من وحدة التفتيش المشتركة تعزيز الحوار مع المنظمات المشاركة لتعزيز تنفيذ توصياتها، طلبت وحدة التفتيش المشتركة معلومات عن متابعة توصياتها. ومن بين جميع توصيات وحدة التفتيش المشتركة الصادرة بين عامي 2015 و2022، قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان 237 توصية (93 في المائة)، في حين أن 18 توصية (7 في المائة) إما غير مقبولة أو غير ذات صلة. ومن بين تلك التي تم قبولها، تم تنفيذ 217 (92 في المائة)، و20 (8 في المائة) قيد التنفيذ.

32. ويقدم المرفقان الثاني والثالث من هذا التقرير تحديثًا عن حالة تنفيذ أحدث التوصيات الواردة في التقارير الصادرة في عامي 2021 و2020.

33. من بين التوصيات الـ 26 الواردة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة الصادرة في عام 2021، والتي تتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان (انظر المرفق الثاني)،[3] تم قبول 22 (85%)، وواحدة غير ذات صلة، وثلاثة (11 في المائة) غير مقبولة. وتم تنفيذ ست عشرة توصية (73 في المائة).،[4] في حين أن الست الباقية قيد التقدم والإنجاز (27 في المائة).

34. وبالمثل، من بين التوصيات الخمس والأربعين ذات الصلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان في تقارير وحدة التفتيش المشتركة الصادرة في عام 2020 (انظر المرفق الثالث)،[5] اثنان ليست ذات صلة. وتم قبول التوصيات الـ 43 المتبقية (96 في المائة)، وتم تنفيذ 41 توصية (95 في المائة)، والاثنتين المتبقيتين قيد التنفيذ وتحققان الهدف (5 في المائة).

35. ويتوفر المزيد من التفاصيل حول التوصيات في نظام المتابعة التابع لوحدة التفتيش المشتركة والمتاح للدول الأعضاء على شبكة الإنترنت.

36. يلتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان بمتابعة تنفيذ ما تبقى من توصيات وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة بالصندوق ومواصلة مساهمته في مختلف مبادرات وحدة التفتيش المشتركة في المستقبل.

---

[3] للتوصيات التي ينظر فيها المجلس التنفيذي في عام 2021 أو 2022.

[4] تم استرجاع البيانات اعتبارًا من مارس 2024.

[5] نظر فيها المجلس التنفيذي في عام 2020 أو 2021.

المرفق الأول

ملخص التقارير والمذكرات ورسالة الإدارة المتضمنة في هذا التقرير، والتي لها صلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان

رمز التقرير	عنوان التقرير	إجمالي التوصيات	مُخصص لصندوق الأمم المتحدة للسكان	غير ذات صلة/ خارج نطاق اختصاص صندوق الأمم المتحدة للسكان	حالة تنفيذ توصيات صندوق الأمم المتحدة للسكان ذات الصلة		
					غير مقبولة	مقبولة	
						نُفذت	قيد التقدم
JIU/NOTE/2022 Rev.1/	استعراض تدابير وآليات التصدي للعنصرية والتمييز العنصري في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	6	6	-	-	-	6
JIU/REP/2023/2	استعراض آليات الاستئناف الداخلية في مرحلة ما قبل المحكمة المتاحة لموظفي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	7	1	-	1	-	-
JIU/REP/2023/3	استعراض أطر المساءلة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	5	5	2	1	-	2
JIU/REP/2023/4	استعراض سياسات وممارسات الصحة العقلية والرفاهية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	11	9	-	-	1	8
المجموع في التقرير المقدم إلى المجلس التنفيذي لعام 2023		**29**	**21**	**2**	**2**	**1**	**16**

تقرير وحدة التفتيش المشتركة التالي، المؤرخ في عام 2023، كان مخصصًا لصندوق الأمم المتحدة للسكان. تم تقديم رد إداري منفصل خلال الدورة السنوية لعام 2023.

- JIU/REP/2023/1: استعراض التنظيم والإدارة في صندوق الأمم المتحدة للسكان.

تقرير وحدة التفتيش المشتركة التالي المؤرخ في عام 2023 ليست له صلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان:

- JIU/REP/2023/5: استعراض التنظيم والإدارة في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

تم استلام التقارير التالية بعد تاريخ التقويم وسيتم تضمينها في تقرير العام المقبل.

- JIU/REP/2023/6: ترتيبات العمل المرنة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.
- JIU/REP/2023/7: استعراض الإدارة والرقابة على المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- JIU/REP/2023/8: استعراض استخدام الأفراد من غير الموظفين والطرائق التعاقدية ذات الصلة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

المرفق الثاني

حالة تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة الواردة في تقارير عام 2021، حتى 31 مارس/آذار 2024

رمز التقرير	عنوان التقرير	إجمالي التوصيات	مُخصص لصندوق الأمم المتحدة للسكان	غير ذات صلة	حالة تنفيذ توصيات صندوق الأمم المتحدة للسكان ذات الصلة		
					غير مقبولة	مقبولة	
						نُفّذت	قيد التقدم
JIU/ML/2021/1	رسالة موجهة للإدارة بشأن ضمان سلامة الوثائق والسجلات والمحفوظات الخاصة بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة	1	1	-	-	-	1
JIU/REP/2021/2	استعراض الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للبلدان النامية غير الساحلية من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا	9	3	-	-	3	-
JIU/REP/2021/3	الأمن السيبراني في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	5	2	-	-	2	-
JIU/REP/2021/4	استعراض إدارة الشركاء المنفذين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	10	10	-	2	3	5
JIU/REP/2021/5	استعراض مكتب الأخلاقيات في منظومة الأمم المتحدة	4	4	-	-	4	-
JIU/REP/2021/6	إدارة استمرارية الأعمال في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	6	6	1	1	4	-
المجموع في التقرير المقدم إلى المجلس التنفيذي لعامي 2021 و2022 (2024)		**35**	**26**	**1**	**3**	**16**	**6**

تقرير وحدة التفتيش المشتركة التالي المؤرخ في عام 2022 ليست له صلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان:

JIU/REP/2022/1: استعراض التنظيم والإدارة في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة).

المرفق الثالث

حالة تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة الواردة في تقارير عام 2020، حتى 31 مارس/آذار 2024

رمز التقرير	عنوان التقرير	إجمالي التوصيات	ذات صلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان	*المتعلقة بالهيئات الإدارية*	غير ذات صلة	غير مقبولة	حالة تنفيذ توصيات صندوق الأمم المتحدة للسكان ذات الصلة	
							نُفّذت	قيد التقدم
JIU/REP/2020/1	استعراض حالة وظيفة التحقيق: التقدم المحرز في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تعزيز وظيفة التحقيق	10	7	6	-	-	7	-
JIU/REP/2020/2	السياسات والمنصات الداعمة للتعلم: نحو مزيد من التماسك والتنسيق والتقارب	9	6	1	-	-	5	1
JIU/REP/2020/3	أماكن العمل المشتركة في منظومة الأمم المتحدة: الممارسات الحالية وآفاق المستقبل	8	7	1	-	-	7	-
JIU/REP/2020/5	إدارة المخاطر المؤسسية: النهج والاستخدامات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	4	4	2	-	-	4	-
JIU/REP/2020/6	التعددية اللغوية في منظومة الأمم المتحدة	7	6	3	-	-	6	-
JIU/REP/2020/7	تطبيقات بلوكتشين (Blockchain) في منظومة الأمم المتحدة: نحو حالة من الاستعداد	8	5	2	1	-	4	-
JIU/REP/2020/8	استعراض تعميم الاستدامة البيئية عبر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	10	10	1	1	-	8	1
المجموع للتقرير المقدم إلى المجلس التنفيذي لعام 2020 (2024)		**56**	**45**	**16**	**2**	**-**	**41**	**2**

تقرير وحدة التفتيش المشتركة التالي الصادر في عام 2020 ليست له صلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان:

JIU/REP/2020/4: استعراض التنظيم والإدارة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

المرفق الرابع
استعراض توصيات وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة في عام 2022 لينظر فيها المجلس التنفيذي

التوصيات	تعليقات الإدارة
استعراض آليات الاستئناف الداخلية في مرحلة ما قبل المحكمة المتاحة لموظفي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2023/2)	
التوصية 5. ينبغي للأجهزة التشريعية ومجالس الإدارة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تطلب من رؤسائها التنفيذيين الذين لم يقدموا بعد ذلك تقارير سنوية، ابتداء من عام 2025، عن عمل آليات الاستئناف الداخلي الرسمية، بما في ذلك آليات الاستئناف المتخصصة، أن يفعلوا ذلك. وينبغي أن تتضمن التقارير تفاصيل عن عدد الاستئنافات وموضوعها ونتائجها، بما في ذلك الحالات التي تعتبر غير قابلة للقبول، ومعلومات عن التركيبة السكانية لمقدمي الطلبات ومعلومات حول ما إذا كانت القرارات المستأنفة قد تم تأييدها أو تنقيحها، مصنفة حسب نوع الإجراء، حسب الاقتضاء.	توصي وحدة التفتيش المشتركة بأن تطلب مجالس الإدارة من رؤسائها التنفيذيين أن يقدموا إليها تقارير سنوية عن أداء آليات الاستئناف الداخلية الرسمية السابقة للمحكمة، بما في ذلك آليات الاستئناف المتخصصة. توصي وحدة التفتيش المشتركة بأن تتضمن التقارير تفاصيل عن عدد الاستئنافات وموضوعها ونتائجها، بما في ذلك الحالات التي تعتبر غير قابلة للقبول، ومعلومات عن التركيبة السكانية لمقدمي الطلبات، ومعلومات عما إذا كانت القرارات المستأنفة قد تم تأييدها أو تنقيحها، مصنفة حسب نوع الاستئناف. الإجراء، حسب الاقتضاء. وبتطبيقه على صندوق الأمم المتحدة للسكان، سينطبق نطاق هذا التقرير على طلبات التقييم الإداري ودحض تقييم الأداء. وفي حين أن البيانات، من حيث المبدأ، ستكون متاحة أو يمكن جمعها، فإن الإدارة لديها ثلاثة شواغل فيما يتعلق بهذه التوصية. أولاً، يتم بالفعل تقديم المعلومات المتعلقة بطلبات التقييم الإداري سنويًا إلى الجمعية العامة من خلال التقرير السنوي الذي يقدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة عن إقامة العدل. ثانيًا، من شأن إعداد وتقديم تقرير عن البيانات المعنية إلى المجلس التنفيذي أن يشكل عبئًا إداريًا إضافيًا على الإدارة وأعضاء المجلس التنفيذي. كما أنه سيتسبب في تكاليف مرتبطة بوقت الموظفين. ثالث، فإن البيانات المعنية ستتعلق بالمسائل الفنية والإدارية. ومن المشكوك فيه ما إذا كانت هذه المعلومات والبيانات ستكون ذات معنى أو مفيدة للمجلس التنفيذي في تنفيذ المهام الموكلة إليه.
استعراض أطر المساءلة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2023/3)	
التوصية 1. ينبغي للأجهزة التشريعية و/أو مجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تطلب من رؤسائها التنفيذيين تقييم إطار المساءلة الخاص بمنظماتهم في ضوء إطار المساءلة المرجعي المحدث لوحدة التفتيش المشتركة وتعديله حسب الضرورة، بحلول نهاية عام 2024.	يرحب صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتوصية الداعية إلى اعتماد إطار شامل للمساءلة والرقابة، مع خطط لإدخاله بحلول نهاية عام 2025، على أن يصبح جاهزًا للعمل بكامل طاقته بحلول يونيو 2026. سيدمج هذا الإطار عناصر من وثائق الحوكمة الحالية، بما في ذلك قواعد وأنظمة صندوق الأمم المتحدة للسكان، وينظر في الرؤى المستمدة من مراجعات الرقابة المختلفة مثل مراجعة إطار المساءلة لوحدة التفتيش المشتركة ومراجعة الحوكمة التي بدأها المجلس التنفيذي في عام 2023. وعلى الرغم من دعم هذه المبادرة، يثير صندوق الأمم المتحدة للسكان مخاوف بشأن الطبيعة التفصيلية للإطار والمعايير المقترحة، مع تسليط الضوء على التحديات التي قد تشكلها لتطبيقها بشكل موحد في المنظمات ذات العمليات اللامركزية مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان. يتفق صندوق الأمم المتحدة للسكان مع الاقتراح المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بشأن تمديد الموعد النهائي للتنفيذ - نهاية عام 2026 - لإتاحة الوقت الكافي للمنظمات لتقييم الأطر الحالية، وإجراء مشاورات داخلية وخارجية شاملة، وتحديث الأطر، وتأمين الموافقات اللازمة. يأخذ هذا الجدول الزمني الممتد أيضًا في الاعتبار الضغوط المالية المحتملة لهذه التوصيات بموارد محدودة. وعلاوة على ذلك، يؤكد صندوق الأمم المتحدة للسكان أن عدم وجود إطار قائم بذاته لا يعني انعدام المساءلة داخل المنظمة. توجد طرق بديلة لضمان دمج المساءلة في السياسات والإجراءات وآليات الإدارة الحالية للمنظمة، مما يوفر نهجًا مختلفًا لتحقيق المساءلة دون الحاجة إلى إطار منفصل.

التوصية 2. اعتبارًا من عام 2025، ينبغي للأجهزة التشريعية و/أو مجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التأكد من أن خطط الرقابة الخاصة بمكاتب الرقابة الداخلية تغطي جميع عناصر إطار المساءلة الخاص بكل منها ضمن إطار زمني معقول، وأنه في حالة عدم اكتمال التغطية، يتم توفير الأساس المنطقي.	ويدرك صندوق الأمم المتحدة للسكان أهمية وجود خطة رقابة شاملة لدعم الشفافية والمساءلة. تتماشى الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2022-2025، وإطار نتائجها، وميزانياتها مع إطار المساءلة لصندوق الأمم المتحدة للسكان (2007). في حين يقوم مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق بمواءمة خطط الضمان الخاصة به مع فترات الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ويغطي معظم عناصر إطار المساءلة من خلال عمليات مراجعة الحسابات الفردية (أي عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية وعمليات تسيير الأعمال)، فإنه يستخدم منهجية قائمة على المخاطر في إعداد خططه السنوية وتجري عمليات التدقيق الخاصة بها على أساس اختباري لتحقيق التغطية الكافية لتقديم آرائها السنوية حول عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية في المنظمة، في حدود الموارد المتاحة. لذلك، من المتوقع، وفقًا للنهج القائم على المخاطر، أنه لا يمكن تحقيق سوى تغطية معقولة (وليست مطلقة) للإطار خلال إطار زمني معقول (يعني هنا، في سياق إطار المساءلة الحالي، مدة الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وميزانيته التي تغطي أربع سنوات، كحد أدنى). وفقًا لقرار المجلس التنفيذي 7/2023، قدم مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق، بدءًا من عام 2024، خطط الضمان السنوية الخاصة بها إلى مجلس الإدارة. كما بدأ بالتعاون الوثيق مع مكتب التقييم المستقل التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والذي يمكن أن يغطي الجوانب التقييمية لإطار المساءلة. إن شرط تقديم الأساس المنطقي إذا كانت تغطية الإطار غير كاملة له أهمية حاسمة لقبول التوصية والجوانب العملية لتنفيذها.
استعراض سياسات وممارسات الصحة العقلية والرفاهية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2023/4)	
التوصية 3. ينبغي للهيئات التشريعية ومجالس الإدارة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تطلب من الرؤساء التنفيذيين أن يقدموا، بحلول نهاية عام 2026، تحديثًا بشأن وضع وتنفيذ خطة عمل الصحة العقلية والرفاهية في مكان العمل التي تم وضعها وفقًا لنهج تنظيمي قائم على الأدلة والبيانات الخاصة بهم.	يدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان هذه التوصية ويظل متاحًا لتقديم التحديثات اللازمة بشأن تطوير وتنفيذ خطة عمل الصحة العقلية والرفاهية في مكان العمل.